المجلس الأعلى للبيئة يطور خدمة طلب اســتيراد غازات التبريد والوحدات

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير جــودة الخدمات وإعادة هندستها، طوّر المجلس الأعلى للبيئة خدمة طلب اســتيراد غازات التبريد والوحــدات، كخدمــة رقمية جديدة تُمكــن المنشــآت من طلــب موافقة اســتيراد غازات التبريد (الخاضعة لنظام الحصص وغيــر الخاضعة) ووحدات التكييف والتبريد، لضمان الامتثــال للاشــتراطات البيئيــة ومتطلبات التخزين، ومتابعة الكميات المســتوردة وربطهــا بالتراخيص والحصص المعتمدة.

وبموجــب الخدمــة المطوّرة تم تقليص مدة انجاز الطلب من 20 يوم عمل الى 5 أيام عمــل من خلال أتمتة إجراءات التحقق والمراجعة، وخفض مستوى اتفاقية الخدمة بنسبة 25%، وتحقيق التحول الإلكتروني للخدمة بنســبة 100%، وتوحيد معلومات الخدمــات المنشــورة عبــر جميع القنوات، وتحســين واجهة وتجربة المستخدم، وتبســيط الإجراءات بما يسهم في رفع كفاءة الخدمة وتحسين تجربة المستفيدين.

وفي هذا الســياق، أكــدت آمنة حمــد الرميحي الرئيــس التنفيذي للمجلس الأعلــى للبيئــة، أن هذه الخدمة تأتي في إطار تبني المجلس الأعلى للبيئة حلــولًا رقمية مبتكرة ويسهم هذا التطوير في تعزيز كفاءة الرقابة على اســتيراد غازات التبريد ووحدات التكييف والتبريد، من خلال أتمتة إجــراءات التحقق والمراجعة، وربط طلبات الاســتيراد إلكترونياً ببيانات التراخيص ومواقع التخزين المعتمــدة، والتحقق من اســتيفاء المتطلبات والاشتراطات قبل إصدار الموافقة المبدئية. كما يشمل التطوير تنظيــم إجراءات الفحص وســحب العينــات وربــط نتائــج الفحص المختبري إلكترونياً بطلب الاستيراد، بما يسهم في تسريع إجراءات إصدار الموافقة النهائية، ورفع دقة وجودة البيانــات، وتعزيز كفــاءة الرقابة والامتثــال للمواصفــات والمعايير والاشتراطات البيئية المعتمدة.

وأضافت آمنــة حمد الرميحي أن إطلاق الخدمة يعكس حرص المجلس الأعلى للبيئة علــى مواصلة تطوير خدماتها بما يقلل الوقت والجهد على المؤسســات، ويعزز فاعلية منظومة العمل.

الجديــر بالذكــر أنه فــي إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها، تــم توثيق وترجمة ونشــر أكثر من 1,300 خدمــة حكوميــة، شــهدت 800 خدمــة منها عمليــات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، اســتنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكوميــة عبــر النظــام الوطني للمقترحات والشــكاوى «تواصل»، وملاحظات المســتثمرين، وتقارير المتسوق الســري لتقييم الخدمات الحكوميــة، فضلًا عن إطــلاق أدلة إرشــادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يســهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحســين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المســتفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

الأعلــى للبيئة: خدمة طلب اســتيراد غازات التبريــد محورية للموردين

أوضح المهندس حســن مبــارك رئيــس قســم إدارة المــواد الكيميائيــة الخطرة والمســؤول الوطني للأوزون بالمجلس الأعلــى للبيئة أن خدمة طلب اســتيراد غازات التبريد والوحدات التي طورها المجلس، تعد خدمة محورية جــداً للموردين لقطاع التبريد والتكييــف الحيوي والمرتبط بالنشاط التجاري والصناعي والعمراني في المملكة.

ولفــت إلى أن المنشــأة تستطيع تقديم طلب ومتابعته إلكترونيــاً في مســار موحد مربــوط تلقائيــاً ببيانــات الترخيص والحصص المتاحة وموقع التخزين المعتمد عبر منصة ســحاب، موضحاً أن الخدمة لتقديم خدمة أســرع

○ حسن مبارك.

للمســتورد وبنــاء منظومة متكاملة تنظم ســوق غازات التبريد فــي البحرين وتضمن تتبعها بدقــة. جاء ذلك خلال مداخلــة هاتفيــة لتلفزيون البحرين أمس.

وأشــار إلى أن الإجراءات في الســابق كانــت موزعة بين النظــام الكيمائي والبريد الإلكترونــي، وتتــم خطوات التدقيــق والفحص بشــكل منفصــل أو يــدوي، ومــع تطويــر الخدمــة الجديدة تم توحيد جميــع الإجراءات في مسار رقمي واحد عبر منصة ســحاب، وهو نظــام يتحقق تلقائياً من ســلامة الترخيص ونوع المادة والحصة المتاحة وموقع التخزيــن، وهذا يرفع جــودة الطلب قبــل أن يصل إلى المختــص ويمنــع تكرار المراسلات.

وذكر أن الأتمتة الشــاملة اختصــرت وقــت الإنجــاز بنســبة 75% والذي ينعكس مباشــرة على المستورد من خلال تسريع دخول الشحنات وانســيابية سلاســل الامداد والحركة التجارية للمملكة.

وأشــار رئيس قسم إدارة المواد الكيميائية الخطرة إلى أن عمليــة ضبــط الحصص والفحــص المختبــري مــن أهــم الإضافــات النوعية في الخدمــة المطورة نظــراً الى كون غــازات التبريد تخضع لنظام حصص محددة استناداً إلى التزامــات مملكة البحرين بموجب بروتوكول مونتريال فضــلاً عن ضــرورة فحص الشحنات للتأكد من مطابقتها للمواصفات.

وأكد أن الخدمة المطوعة تســرع الإفراج عن الشحنات للمستورد الملتزم وفي الوقت نفسه رفع كفاءة المجلس في ضبط الكميات والرقابة البيئية والتزام المملكة الدولي.

بمناسبة يوم الطبيب العربي.. عميد «الطب والعلوم الصحية» بجامعة الخليج العربي يؤكد:

الالتــزام بإعــداد قيــادات طبيــة تصنــع التغيير وتواكــب تحولات القطــاع الصحــي في منظومات الرعايــة الصحية الخليجيــة والعربية

أكد عميد كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي، الأستاذ الدكتور محمد مددين، أن الواقع الطبي في العالم العربي يمــر بمرحلة مفصليــة تتطلب مواكبــة متســارعة للتطورات التكنولوجيــة والأبحــاث العلمية الحديثة، مشــيراً إلى أن المتغيــرات الصحية المتلاحقة فرضــت ضــرورة الانتقال من أســاليب التعليم التقليدية إلى نماذج تعليمية ديناميكية تركز على الابتــكار وصنــع القرار الطبي المبني على البراهين.

وأوضــح، بالتزامــن مع احتفاء العالــم العربي بـ«يوم الطبيــب العربــي»، أن القطاع الصحي في دول المنطقة يشهد نقلة نوعية، مشيداً بالإسهامات الاســتثنائية للكــوادر الطبية العربيــة التــي أثبتــت كفاءة عالية في التعامــل مع مختلف التحديات الصحيــة، والالتزام بالمعايير العالمية.

وقال: «إن الاحتفاء بالطبيب العربي هــو احتفاء برســالة إنسانية وعلمية سامية، وبأجيال من الأطباء الذين أسهموا في بناء وتطوير المؤسســات الصحية العربيــة»، مؤكــداً أن المرحلة الراهنــة تفرض مســؤوليات أكبــر على مؤسســات التعليم الطبي في إعــداد طبيب يمتلك المعرفــة العلميــة، والمهارات السريرية، والقدرة على التفكير النقدي، والتعامل مع التطورات المتســارعة في العلوم الطبية والتكنولوجيا الصحية.

وقال إن العالم العربي يمتلك طاقات بشــرية وعلمية كبيرة، وإن تعزيز التكامــل والتعاون بيــن المؤسســات الأكاديمية والصحيــة العربيــة يمكن أن يســهم في بناء منظومات أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الصحية الراهنة والمستقبلية، لافتاً إلى أهميــة تبادل الخبرات والتجــارب، وتطويــر برامج التعليــم والتدريــب الطبي بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية والإقليمية والمعايير العالمية.

وأضاف عميــد كلية الطب والعلوم الصحية قائلاً: «تواصل جامعة الخليــج العربي دورها الريــادي كمشــروع خليجي مشــترك فــي رفــد القطاعات الصحيــة فــي دول مجلــس التعاون لــدول الخليج العربية بكوادر طبيــة مؤهلة، وكفاءات قيادية قادرة على قيادة التحول الإيجابي؛ حيــث تنتهج الكلية مناهــج علمية متطــورة تُعنى بالحلــول المبتكــرة، وتطوير مهــارات التفكيــر النقدي لدى الطلبة».

وأشــار إلى أن منظومــة التعليم في الكلية تعتمد بشكل أساســي علــى التكامــل بين المناهــج النظريــة المتقدمة، والتدريــب الميداني المبكر في المستشفيات والمراكز الصحية، إلى جانب الاستثمار المباشر في التدريب القائــم على المحاكاة الطبيــة، عبر مراكز متخصصة تتيح للطلبة والأطباء المتدربين ممارســة الإجــراءات الطبية المعقدة في بيئــة آمنة تحاكي الواقع تمامــاً، بما يضمن أعلى درجــات الســلامة للمرضى، ويرفــع مســتوى الجاهزية الميدانية للخريجين.

وأوضح أن الجامعة تعمل على تحقيق هذه الرســالة من خلال منظومة تعليمية متكاملة تجمــع بين المناهــج العلمية المتقدمة، والتدريب الســريري والميداني، والتعلم القائم على المحــاكاة الطبيــة، بما يتيح واكتســاب المهــارات اللازمة للتعامــل مع الحــالات الطبية المختلفة في بيئة تعليمية آمنة تحاكي الواقع.

وبيّــن أن كليــة الطــب والعلوم الصحيــة لا تنظر إلى تخريج الطبيب بوصفه الهدف النهائــي للعمليــة التعليمية، وإنما تســعى إلى إعداد طبيب قادر علــى التعلم المســتمر، والبحث العلمي، والعمل ضمن فــرق متعــددة التخصصات، والاســتفادة من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعــي، وقيادة التطوير في مؤسسات الرعاية الصحية.

○ د. محمد مددين.

واختتم الأســتاذ الدكتور محمد مددين تصريحه بتوجيه تحية تقديــر وإجلال إلى جميع الأطباء والكــوادر الصحية في دول الخليــج والعالم العربي على جهودهم الإنسانية النبيلة، مؤكداً اســتمرار كليــة الطب والعلــوم الصحيــة بجامعة الخليــج العربي فــي تطوير برامجهــا الأكاديمية والبحثية، لتظل صرحــاً علميــا يُخرِّج قيادات صحية تشارك بفاعلية في تطويــر المنظومة الصحية العربية وخدمة مجتمعاتها.

اجتماع لجنة رؤســاء ومديري الإدارات الضريبيــة بــدول مجلــس التعــاون

في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلــس التعــاون لدول الخليج العربية، استضافت مملكــة البحريــن أعمال الاجتماع الســابع عشــر للجنة رؤســاء ومديري الإدارات الضريبيــة بدول مجلــس التعــاون لدول الخليج العربية، برئاســة رنا إبراهيم فقيهي، الرئيس التنفيــذي للجهاز الوطني للإيــرادات، وبمشــاركة رؤســاء ومديري الإدارات الضريبية بالدول الأعضاء، إلى جانب ممثلــي الأمانة العامة لمجلــس التعاون لدول الخليج العربية.

ويأتــي الاجتماع في إطار الجهــود المتواصلة لتعزيــز التعــاون والتنســيق بين الإدارات الضريبية بدول المجلس، وتبــادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما يسهم في تطويــر الأنظمة والآليات، ودعم التكامل الاقتصادي الخليجي.

وقد ناقــش الاجتماع عــددًا مــن الموضوعات المدرجــة علــى جدول الأعمال، ومن أبرزها تطوير كفاءة الأنظمــة المعمول بها، وبناء منظومة رقمية متطــورة تدعــم التكامل الاقتصــادي، وتطويــر التشــريعات والآليــات الموحدة.

الرأي الثالث

السكوتر.. «منعه وافتك منه»

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

اخرج من بيتك في أي ساعة.. وتجول في المنطقة والشــارع.. فجرا، صباحا، ظهرا، عصرا، مســاء، ليلا.. ستجد هناك طفلا أو عاملة منزلية أو عاملا في بقالة يســتغل «الســكوتر الكهربائي» دون أي أمر يتعلق بالســلامة المرورية، بل وحتى مضايقتك في الطريق والشارع.. «السكوتر» في نهاية المطاف، هو وسيلة نقــل داخلية للمتعة، ولكــن تحول إلى مصدر للخطر والحوادث.

ومع تزايد أعداد «السكوتر الكهربائي» في شوارعنا وأحيائنا، أصبح من «لعبة عصرية» إلى وسيلة تنقل يومية للشباب والأطفــال والعمــال، ولكــن مع هذه الشعبية، ارتفع منســوب القلق بسبب الحوادث المتكررة التي باتت تهدد سلامة المستخدمين والمشاة على حد سواء.

إن الحديــث اليوم لــم يعد عن منع «الســكوتر»، بــل عن كيفيــة تنظيمه وتوعية مســتخدميه، خاصة أن أغلب الإصابات البليغة تقع بين الأطفال الذين يقودونه دون إدراك للخطر أو دون رقابة من أولياء الأمور.

لقــد أدركــت وزارة الداخلية مبكراً خطــورة الفوضى، فصــدر القرار رقم 58 لســنة 2026 الــذي وضــع إطارًا واضحًا لاستخدام الدراجات و«السكوتر الكهربائي».. وهو قرار في غاية الأهمية لأنه يعالج المشكلة من جذورها.. ولعل أهــم ما جاء في القــرار يؤكد أن الهدف هو الحماية وليس التضييق، وذلك عبر تحديد الســن، إذ لا يجوز قيادة الدراجة الكهربائية لمن يقل عمره عن 16 ســنة، ولا يجوز قيادة «الســكوتر الكهربائي» لمــن يقل عمره عن 7 ســنوات إلا تحت رقابة ولــي الأمر.. ومن يســمح لطفل دون السن بالقيادة يُعد مرتكبا لمخالفة «قيادة من دون رخصة».

كما أعلنــت وزارة الداخلية تحديد أماكن السير، إذ يُمنع منعاً باتاً السير في الطرق الخارجية التي تزيد السرعة فيها عن 50 كم/س، وفي مسارات السيارات وجانب الطريق ومســارات الطوارئ.. ويســمح فقط فــي الطــرق الداخلية المأهولة التي لا تتجــاوز 50 كم/س، وعلى الأرصفة، بشــرط عدم تعريض المشاة للخطر.

كما تــم تحديد ضوابــط واضحة، فالســرعة القصــوى المســموح بها 25 كــم/س فقط، ولا يســمح بركوب شــخصين معاً، كما يمنع القيادة عكس الاتجاه أو بطريقــة متعرجة أو متهورة تعيق حركة المــرور. بجانب أن القرار ألــزم قائد الدراجــة الكهربائية بارتداء خوذة سلامة، وواقيات للأكتاف واليدين والرجلين.. هذه البنود ليست تعقيداً، بل هي الحد الأدنى لحماية إنسان من إصابة قد تغير حياته.

في الإمارات والســعودية وألمانيا ثمة تجــارب ناجحة أثبتــت أن الدول التي نظمت السكوتر قلّت فيها الحوادث بنســبة كبيرة.. فتخصيص المسارات، وتحديد الســرعة، وفرض الخوذة، كلها إجراءات أنقذت أرواحــا.. ونحن اليوم نســير على الطريق نفســه، وعلينا أن ندعم هذا التوجه.

دور رجال المرور محوري ولا يمكن تجاهله، فهم خط الدفاع الأول بشعارهم الدائم «لا حوادث ولا أضرار».. وجهودهم اليوم لا تقتصــر على المخالفة، بل على النصح والتوعية في المدارس والمناطق الســكنية والأماكن العامة. كما يقع على الأسرة دور كبير.. لا تمنح طفلك سكوترا قبل أن تمنحه وعياً.. اســأله: هل ترتدي الخوذة؟ هل تعرف أين تسير؟ هل تلتزم بالسرعة؟

السكوتر الكهربائي سيظل خطرا إذا تُرك بلا قانون وبلا وعي.. فإما أن نلتزم به جميعا.. وإلا ((منعه وافتك منه)).

مطالــب بدراســة إعــادة حافــلات نقــل طلبــة الجامعــات

كتب: محمد القصاص

طالــب العضو البلدي بمجلس بلدي الشــمالية محمد ســعد الدوســري الجهات المعنية بدراســة إمكانية إعادة خدمة حافلات نقل طلبة الجامعات أو توفيرها بأسعار رمزية ومدعومة لما تمثله من أهمية في تخفيف الأعباء المالية عن الطلبة وأســرهم ولا سيما ذوي الدخل المحدود.

وأوضــح أن خدمة الحافــلات الجامعية كانت تمثل وسيلة نقل ميسرة لشريحة واسعة من الطلبة وتحد من الأعباء اليومية التي تتحملها الأسر لتوفير المواصــلات لأبنائها خصوصا مــع ارتفاع تكاليف الوقود والتنقل واستخدام المركبات الخاصة.

وأشــار إلى أن إعادة الخدمة لن تقتصر فوائدها على الطلبة وأســرهم فحسب بل ســتنعكس إيجابا على الحركة المرورية من خلال تقليل أعداد المركبات المتجهــة إلى الجامعــات خــلال ســاعات الذروة والمســاهمة في تخفيف الازدحامات والتكدســات المروريــة التي طالما تناولها عضــو مجلس بلدي الجنوبية خصوصــا في فترات الصباح وعند انتهاء المحاضرات.

وبين أن توفير حافلات مخصصة لنقل الطلبة من وإلى الجامعات سيقلل الضغط على الطرق الرئيسية ومحيط الجامعات والحد من الحاجة إلى اســتخدام المركبات الخاصة بصورة يومية.

ولفت إلى أن توفير الخدمة بأســعار مناسبة أو مدعومة مع إعطاء الأولوية للطلبة من الأسر محدودة الدخل من شأنه أن يخفف جانبا من تكاليف الدراسة والتنقل ويوفر خيارا أكثر سهولة واستقرارا للطلبة.

ودعا الدوســري إلى دراســة إعادة الخدمة بما يتناسب مع احتياجات الطلبة الحالية وأماكن سكنهم والجامعــات التي يرتادونها مؤكدا أن دعم وســائل النقل الجامعــي يمثل دعما للطلبة والأســر ويلبي تطلعات أوليــاء الأمور بما يحقــق مصلحة الطلبة والمجتمع بصورة عامة.